

تقرير البورصة الأسبوعي

عمليات جني الأرباح سيطرت على مؤشرات السوق وتوقعات بعمليات تجميع في آخر جلستين في 2012



سيطرت عمليات البيع بهدف جني الأرباح على حركة سوق الكويت للأوراق المالية خلال تعاملات الأسبوع الماضي بشكل واضح، وتعرضت كثير من الأسهم الرخيصة والمتوسطة، فضلا عن بعض الأسهم القيادية لعمليات البيع، ما أثر على أداء جميع مؤشرات السوق في الأسبوع الأخير من تداولات عام 2012 على الرغم من أن التوقعات كانت تشير إلى أن الجلسات الأخيرة ستشهد عمليات شراء تشمل العديد من الأسهم الصغيرة والكبيرة إما لتثبيت أو لرفع الأسعار بهدف تجميل الميزانيات قبل نهاية العام.

وبنهاية جلسة ختام الأسبوع لم يعد يتبقى سوى جلستين فقط (اليوم وغدا) سيتم إسدال الستار على تداولات البورصة في عام 2012 وتستكمل تعاملات الأسبوع ضمن تداولات العام الجديد. ويتضح أن مؤشرات السوق ستحقق مكاسب محدودة، فال مؤشر العام استقر بعد تداولات الأسبوع الماضي على مستوى 5941,5 نقطة وهو مستوى قريب من إقفالات 2011، حيث أقلل المؤشر العام مستقرا عند مستوى 5814 نقطة، فيما استقر المؤشر الوزني عند مستوى 419,3 نقطة بعد خسارته 1,5 نقطة في تعاملات الأسبوع الماضي، وكذلك استقر مؤشر كويت 15 عند مستوى 1014,7 نقطة جراء تعرض عدد من أسهمه للتراجع على مدار جلسات الأسبوع.

وانخفضت قيمة التداول الطبيعية بشكل ملحوظ خلال تعاملات الأسبوع الماضي وكانت في الغالب دون مستوى 25 مليون دينار، ولكنها شهدت قفزات غير طبيعية في بعض

- 14,5% نسبة انخفاض قيمة التداول البالغة 177,1 مليون دينار.. وانخفاض في كميات التداول بنسبة 45,8%

الجلسات جراء عمليات تبادل وتسييل قامت بها بنوك مثل التجاري والخليج مقابل سداد مديونيات قبل نهاية العام، الأمر الذي يشير إلى أن هناك إجماعا عن ضخ السيولة في هذه الفترة. وفي ظل استكمال مسلسل عمليات التسييل مقابل سداد مديونيات في إطار تسويات تتم قبل نهاية العام والتي تقوم بها بعض البنوك حاليا شهد بنك الخليج نشاطا استثنائيا في جلسة تعاملات

ختام الأسبوع الماضي، وتم تداول أكثر من 47 مليون سهم بقيمة بلغت 19,3 مليون دينار تمثل نحو 69,3% من إجمالي السيولة المتدفقة للسوق، وكان سهم التجاري شهد عمليات تسييل جديدة لسداد مديونيات، واستحوذ السهم بمفرده في جلسة الإثنين الماضي على 26,7 مليون دينار من إجمالي القيمة التي بلغت 45,2 مليون دينار تشكل نحو 59% من إجمالي وازدادت عمليات التسييل

خلال الأسبوع الماضي نظرا لأنه الأسبوع الأخير من 2012، وتوسع بعض البنوك إلى التخلص من عدد من الأسهم المرهونة لديها. ولوحظ خلال تعاملات الأسبوع الماضي تراجع ملحوظ لسهم البيت على مدار أكثر من 3 جلسات متتالية، خسر السهم فيها كثيرا، وكان مكاسبه السوقية، وكان السبب الرئيسي في التخارج من السهم هو حصول بيت التمويل الكويتي على حكم

يلزم شركة بيت الأوراق المالية سداد مديونية بقيمة 35 مليون دينار، كما أن بيتك أعلن أن هناك قضايا أخرى مازالت منظرية أمام القضاء، الأمر الذي انعكس سلبا على أداء السهم، بل وامتد التأثير السلبي إلى سهم الأمان المرتبط بسهم البيت نظرا لوجود نوابا دمج بين شركة بيت الأوراق المالية وشركة الأمان للاستثمار. ومن المتوقع أن يواصل السوق أداءه خلال الفترة المقبلة باعتماده على النهج المضاربي،

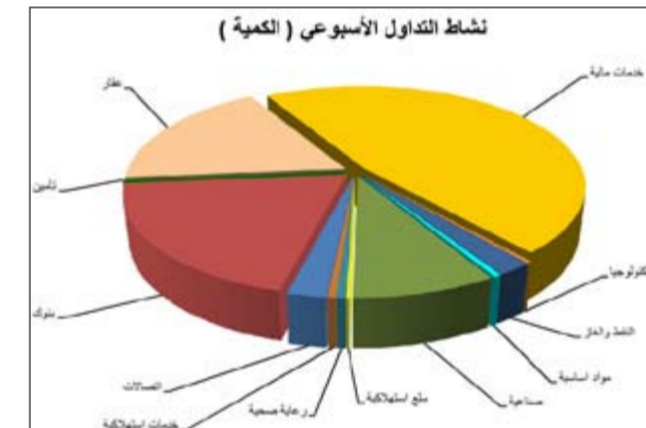
وذلك لاستمرار العوامل ذاتها التي عززت هذا التوجه في الفترة الأخيرة ومنها: أولا: قيام عدد من البنوك بتسييل أسهم مرهونة لديها بكميات كبيرة وهو أمر له تأثير سلبي بشكل عام على مجمل أداء السوق. ثانيا: استمرار حالة الترقب لحسن انضاح الرؤية على مستوى تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية وسط مخاوف البعض بأن الحكومة الجديدة جاءت بوجوه سبق لها العمل في الحكومات السابقة، وبالتالي فإن العقلة التي تدير الاقتصاد لن تتغير كثيرا وستسير على ذات الخطى التي عانى منها الاقتصاد كثيرا. ثالثا: اعتماد السوق بشكل قوي على الأسهم الصغيرة لتحقيق المكاسب السريعة في ظل عدم وجود محفزات للشراء الاستثماري.

رابعا: وجود مقاومة عنيفة للمؤشر العام كلما اقترب أو تخطى مستوى 6000 نقطة، وهو أمر كان له انعكاسات سلبية على المتعاملين. خامسا: وجود مخاوف من شطب أسهم شركات جديدة من البورصة مع بداية العام الجديد خاصة وأن هيئة الأسواق تنظر حاليا في مصر أكثر شركة سداد مديونية بقيمة 35 مليون دينار، كما أن بيتك أعلن أن هناك قضايا أخرى مازالت منظرية أمام القضاء، الأمر الذي انعكس سلبا على أداء السهم، بل وامتد التأثير السلبي إلى سهم الأمان المرتبط بسهم البيت نظرا لوجود نوابا دمج بين شركة بيت الأوراق المالية وشركة الأمان للاستثمار. ومن المتوقع أن يواصل السوق أداءه خلال الفترة المقبلة باعتماده على النهج المضاربي،

نقطة بتراجع نسبته 0,7%، وانخفاض المؤشر الوزني بمقدار 1,5 نقطة ليغلق عند مستوى 419,3 نقطة بتراجع نسبته 0,37% مقارنة مع الأسبوع قبل الماضي، وكذلك انخفاض مؤشر كويت 15 بمقدار 8,2 نقاط ليغلق عند مستوى 1014,72 نقطة بنسبة تراجع 0,8%. وبلغ إجمالي القيمة المتداولة 177,1 مليون دينار بانخفاض بلغت نسبته 14,5%، كما سجلت كميات الأسهم المتداولة تراجع بنسبة 45,8% لتبلغ مع نهاية الأسبوع 1,05 مليار سهم نفذت من خلال 20,73 ألف صفقة. وأظهرت حركة مؤشرات القطاعات في البورصة الكويتية مع نهاية الأسبوع الفائت نموا في أداء غالبية قطاعات السوق، حيث ارتفعت مؤشرات 7 منها يتصدرها قطاع «المواد الأساسية»، بنمو نسبته 2,9% تقريبا، فيما تراجع مؤشرات 5 قطاعات أخرى يتصدرها قطاع «السلع الاستهلاكية»، بانخفاض تقدر نسبته بحوالي 5,8%، بينما استقرت مؤشرات القطاعين المتبقين عند نفس مستويات إقفالاتهما السابقة.

• شريف حمدي

«بيان»: المقترحات التي قدمتها 4 اتحادات لسمو الأمير غابت عنها أمور مهمة



قال تقرير شركة بيان للاستثمار أن سوق الكويت للأوراق المالية لم يتمكن من الاستمرار في تسجيل المكاسب الأسبوعية لمؤشراته الثلاثة، حيث أنهت تعاملات الأسبوع الماضي مسجلة خسائر متباينة وذلك في ظل الضغوط البيعية التي شملت طيفا واسعا من الأسهم القيادية والصغيرة على حد سواء.

وعلى صعيد الأخبار الاقتصادية، قدم ممثلو اتحادات المصارف والاستثمار والعقار والصناعة مقترحا لصاحب السمو الأمير بعنوان «الإجراءات العاجلة لمعالجة الوضع الاقتصادي في الكويت: المعالجات القطاعية»، وتناول التقرير نقاطا عديدة منها قانون الاستقرار المالي، حيث ذكر أن القانون لم يحقق أهدافه في تعزيز الإئتمان في الدولة، وفيما يخص خطة التنمية، فقد ذكر التقرير أنه من المشاكل الرئيسية التي اعترضت تنفيذها عدم وجود الطاقة الاستيعابية المحلية لإنجاز مشاريع خطة التنمية، وفي المقابل أشار التقرير إلى أن توكيل شركات عالمية لتنفيذ تلك المشروعات سيرجم الشركات المحلية من المشاركة بصورة فاعلة في خطة التنمية. كما طالب التقرير بإعادة النظر في آليات عمل المحفظة الوطنية،

بحيث يكون الهدف الأساسي منها هو توفير مستويات مناسبة من السيولة في الأزمان المالية، كتلك التي نشهدها حاليا. كما شدد على ضرورة أن يصاحب التدخل الحكومي ضخ مزيد من السيولة في السوق وإجراءات مساندة للتدخل المباشر من خلال العمل على تعزيز مستويات مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ولا شك أن ذلك الأمر يحتاج إلى معالجة الكثير من جوانب الصور في البيئة الاقتصادية والتشريعية والإجرائية التي يعمل في إطارها القطاع الخاص.

وتشمل اقتراحات محددة وواضحة وجيدة لمعالجة مشاكل الاقتصاد الوطني، إذ جمع التقرير عددا من النقاط الهامة التي تتشخص مشاكل الاقتصاد الكويتي، منها ما يخص خطة التنمية و آلية تمويلها، وكذلك انتقد المبدأ الذي تتعامل به المحفظة الوطنية مع البورصة، والذي لا يحقق هدف دعم السوق الذي تم تأسيسها من أجله، وكذلك قدم مقترحا تفصيليا لدعم شركات الاستثمار القابلة للحياة، وشخص المشاكل التي تعترض عمل القطاع الخاص سواء من ناحية قانون الـ «B.O.T»، أو مسألة التخصيص والعقبات القانونية والتشريعية، التي تعترض عمله.

إلا أن هناك بعض الملاحظات التي كان من شأنها أن تجعل التقرير أكثر فاعلية، منها أنه لم يتناول مسألة الوجود الفوري لزيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي بصفته المخرج الرئيسي من الأزمة الاقتصادية للبلاد، كما أنه فيما يخص خطة التنمية، فقد ذكر التقرير أن توكيل شركات عالمية لتنفيذ تلك المشاريع قد يجرم الشركات الوطنية من المساهمة في خطة التنمية، ففي هذا الصدد، نقترح أن يتم إنشاء هيئة خاصة للمشاريع الحيوية الكبرى، توكل تنفيذ تلك المشاريع إلى الشركات العالمية الكبرى

التي تتمتع بالقدرات الفنية والتكنولوجية والإدارية المطلوبة، مع إلزامها بشراء الخامات المطلوبة، الاستعانة بالعالملة من السوق المحلي، على أن تدار تلك الهيئة من قبل مجلس إدارة من الفئات من الخبرات الوطنية المشهود لهم بنظافة اليد كما نقترح أن تعفى هذه الهيئة من الدورة المستندية الطويلة التي ساهم القطاع العام البيروقراطي في تأخير معظم المشاريع المطروحة. من ناحية أخرى، اتسم طرح الذي قدمه التقرير فيما يخص دعم شركات الاستثمار، والذي جاء فيه التوصية بدمج هذه الشركات إلى بنوك استثمار، بالتعقيد النسبي، فضلا عن طول الفترة الزمنية المطلوبة لتنفيذه، وهو ما لا يمكن تحمله بعد أن أضغنا كل هذا الوقت منذ بداية الأزمة المالية دون أن نفعل شيئا لمعالجة تداعياتها، ونقترح من جانبنا أن تتم معالجة أزمة شركات الاستثمار من خلال تفعيل فوري وتمتع بنظام الربو مساندة تلك الشركات، أسوة بما نفذته كثير من الدول ذات الأنظمة الاقتصادية الحرة للخروج من تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما غاب عن التقرير اقتراح إنشاء مجلس أعلى للاقتصاد بنطاقه مهام تنفيذ السياسة الاقتصادية، حيث ثبت من التجربة أن وزراء الشأن

الاقتصادي لا وقت لديهم لمتابعة ومعالجة القضايا الاقتصادية السياسية، كما أننا نرى ضرورة أن يصاحب ذلك تخفيض معدلات الفائدة لتتنافس مع أسعار الفائدة العالمية. وعلى صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فلم يستطع السوق أن يحافظ على مكاسبه التي حققها في الأسبوع ما قبل السابق، إذ تراجعت مؤشراته الثلاثة بنسب متفاوتة، إثر عمليات البيع التي سيطرت على مجريات التداول خلال معظم جلسات الأسبوع، حيث شملت الضغوط البيعية العديد من الأسهم المدرجة، سواء القيادية أو الصغيرة في مختلف القطاعات، وذلك بهدف جني الأرباح، خاصة بعد الارتفاعات التي حققها بعض تلك الأسهم في تعاملات الأسبوع ما قبل الماضي. في المقابل، لم تكن القوى الشرائية غائبة عن تعاملات السوق في الأسبوع الماضي، إذ شهدت بعض الأسهم عمليات شراء انتقائية مكنت المؤشرات من تقليل حجم خسائرها، كما استمرت عمليات المضاربة الإيجابية، والتي تسيطر على عدد من الأسهم الصغيرة، في حين شهدت على حركة التداول خلال الأسبوع، وهو الأمر الذي ساهم في الحد من خسائر السوق.

نفاؤل حذر بإمكانية تجنب «الهاوية المالية» قبل أربعة أيام من الاستحقاق

واشنطن - أ.ف.ب: عبر الرئيس الأميركي باراك أوباما وقادة الكتل في الكونغرس الأميركي أول من أمس عن نفاؤل حذر في فرص تجنب تطبيق إجراءات تقشفية قاسية في الولايات المتحدة، لكن الوقت يضيق للتوصل إلى اتفاق قبل استحقاق منتصف ليل الإثنين. وقال أوباما في تصريح مقتضب في البيت الأبيض بعد لقاء استغرق أكثر من ساعة مع القادة الديموقراطيين والجمهوريين في مجلس النواب والشيوخ «ما زال بإمكاننا التوصل إلى اتفاق»، وأضاف «عدنا اجتماعا بناء اليوم (الجمعة) أنا متفائل إلى حد ما بإمكانية التوصل إلى اتفاق». وخلال هذا الاجتماع تقرر أن يعمل زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ الديموقراطي هاري ريد مع زعيم الأقلية الجمهورية ميتش ماكونيل لإيجاد خطة ميزانية مقبولة ليس فقط من قبل مجلسيهما بل من قبل مجلس النواب الذي يهيمن عليه الجمهوريون. وعلى الرغم من أسابيع من المفاوضات، لم ينجح أوباما ورئيس مجلس النواب جون باينر في الاتفاق على خطة تهدف إلى خفض العجز. ويريد أوباما وقف الهبات الضريبية التي قدمها الرئيس السابق جورج بوش للأغنياء بينما يرفض باينر أي زيادة في معدلات الضرائب. لكن في غياب اتفاق ستخضع بعض آليات التقشفية اعتبارا من الأول من يناير تشمل زيادة في الضرائب وخفضا كبيرا في النفقات، ويرى خبراء اقتصاديون أن ذلك يمكن أن يعيد أول اقتصاد في العالم إلى الانكماش. وقال أوباما محذرا من أنه إذا لم يتوصل ريد وماكونيل إلى تسوية مقبولة للجميع، فإنه سيطلب من ريد تقديم نص قانون وقف الزيادات الآلية في الضرائب وعرضه على التصويت، ما يجبر الجمهوريين على تحمل مسؤولية المازق. وأكد ماكونيل أيضا أنه «متفائل» في إمكانية تسوية هذه الأزمة، وقال «عدنا اجتماعا جيدا في البيت الأبيض» موضحا أنه سيعمل مع ريد والبيت الأبيض للتوصل إلى اتفاق «اعتبارا من اليوم».

يعلن
علي عبدالرحمن الحساوي
بصفته مصفياً
للشركة الأولى للأغذية ش.م.ك (مقذلة)
عن بيع مطعم لاياترا
بكافة موجوداته
عنوان المطعم: الوطنية - بيوت بهياني
بيت رقم 13 - خلف الكنيسة
للمعاينة يرجى الإتصال على
الأرقام ٢٢٤١٤٩٥٠ - ٢٢٤٦٤٥٧٣ / ٧
فاكس ٢٢٤١٤٩٥٦ - مكتب رودل الشرق الأوسط

«أولى للوساطة»: أداء متباين لتداولات السوق مع استمرار نشاط بعض المستثمرين في اتجاه بناء مراكزهم المالية
الماضي بين بعض أسهم الشركات حركة التداول وحسنت نسبيا من معدلات التداول، إذ لحظ استمرار مجموعة الأوراق المالية في نقل سهم البنك التجاري بين محافظ عملائها لأهداف تتعلق بها، حيث كانت مبادلاتها الأبرز بين عمليات الأسبوع الماضي، وتحرص بعض الكيانات الاستثمارية والمجموعات الكبرى على إعادة هيكلة محافظ أسهمها وملكياتها بما يتوافق مع خططها الاستراتيجية. وأشار التقرير إلى أن رغم التحسن الملحوظ الذي شهده سوق الأسهم خلال الشهرين الماضيين، خصوصا في ما يتعلق بقطاع الأسهم التشغيلية وفي مقدمتها البنوك التي شهدت أسهمها ارتفاعات لافتة، إلا أن تعاملات الأسبوع الماضي عكست تحركات هادئة على الأسهم الثقيلة عامة، بخلاف التوقعات بخصوص نشاط

قالت شركة الأولى للوساطة أن مؤشر سوق الأوراق المالية أنهى تعاملاته قبل جلستين من إغلاقات نهاية العام، مرتفعا 5,0% ليتوقف اتجاه نزولي استمر أربع جلسات خلال الأسبوع الماضي. وبينت «الأولى للوساطة» في تقريرها الأسبوعي أنه رغم مراعاة المستثمرين والأفراد على نتائج الربع الأخير من العام الحالي، إلا أن سوق الأسهم كانت هادئة بشكل عام، مدفوعة بمستويات ضعيفة من السيولة المتداولة خلال الأسبوع الماضي، مع استمرار النشاط الانتقائي على أسهم التوزيعات التي يتوقع منها إقرار توزيعات مرضية. وبين التقرير أن سيولة السوق الموجهة إلى الاستثمارات الجديدة ظلت ضعيفة معظم جلسات الأسبوع، فيما ميزت عمليات المبادلة التي تمت خلال الأسبوع

يعلن المصفي
للشركة الكويتية للمصائب المركزية
(ش.م.ك مقذلة)
عبد اللطيف عبدالله هوشان الماجد
المعين بموجب الجمعية العمومية الغير عادية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٩
بأنه على كافة المتعاملين مع الشركة المشار إليها أعلاه سواء كانت لهم حقوق أو عليهم التزامات التقدم إلى مكتب المصفي بالعنوان أدناه، مصطحبين معهم مستنداتهم الثبوتية، وذلك خلال ١٥ يوماً من تاريخ هذا الإعلان.
لمزيد من الاستفسار الاتصال على العنوان والهواتف التالية:
العنوان: منطقة بنيد القار - عمارة الدروازة - قطعة ٣ شارع ٦٥ - بناية رقم ٦ - الدور ال ١١ - مكتب ٣٢ و ٣٣ (المحاسبون المتحدون)
تلفون : ٢٢٤٠٢٢٤٠ - فاكس : ٢٢٤٣٢٠٨٢/٣/٤